**الموضوع رقم (2) منشأ السياسة العامة**

**السياسة العامة:**- هي استجابة أو محاولة حكومية لعلاج مشكل عامة يواجهها المجتمع، لتوفير حاجة يتطلبها المجتمع ، أو لتحقيق هدف ينشده المجتمع.

الحكومة تلجأ إلى رسم سياسة عامة لأسباب كثيرة منها:

* العمل على علاج العلل الاجتماعية كالفقر أو الجهل أو المرض.
* محاولة تحقي أهداف إيجابية هامة للمجتمع مثل عدالة توزيع الثروة أو تكوين الوظائف العامة.
* حماية النظام السياسي وأمن المجتمع مثل العلاقات الخارجية والتسليح، وتنظيم استيراد العمالة الأجنبية والرقابة عليها.

تنشأ السياسة العامة نتيجة وجود مشكلة عامة تتطلب تدخلاً حكومياً

المشكلة هي جوهر السياسة العامة

المشكلة هي عبارة عن حاجات إنسانية ، مسببات عدم رضاء، حرمان ، ظلم ، يتطلب تعويضاً أو علاجاً

أو هي حاجات إنسانية تتطلب علاجاً

**يقسم البعض المشاكل إلى ثلاث مستويات:**

**المستوى الأول:- مشاكل شخصية** ، تتعلق بفرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد ولاتثير اهتمام أو انتباه الرأي العام، ويتطلب علاجها جهد وموارد خاصة، (المشاكل العائلية)

**المستوى الثاني:- المشاكل الاجتماعية**، وهي على مستوى أعلى من المشاكل الشخصية وآثارها أكثر منها اتساعاً، ولكنها أيضاً لا تتطلب لحلها تدخلاً حكومياً أو اعتماداً على موارد الدولة.

**المستوى الثالث المشاكل العامة** ، وهي أعلى المستويات، إذ أنها تؤثر في كل أو غالبية أفراد المجتمع تأثيراً مباشراً أو غير مباشر، ويتطلب علاجها موارد تزيد عن طاقة الأفراد أو الجماعات المتفاعلة في المشكلة ، كما يستلزم علاجها تدخلاً من الحكومة لاتخاذ قراراً بالحل الأنسب وفرضه بحكم القانون.

**وتُعد السياسة العامة بحكم تعريفها محاولة حكومية لحل المستوى الثالث فقط من المشكلات وهي المشكلات العامة.**

**إذ لا ترسم سياسات عامة لعلاج المشكلات الخاصة والاجتماعية حتى ولو استدعى حلها تدخلاً حكومياً باعتبار أهميتهما وآثارهما محدودتين.**

**لذا يقصد بالسياسة العامة العلاج الذي تتخذه الحكومة أو تعتزم اتخاذه بقصد حل مشكلات عامة تؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر في المجتمع ككل.**

**مصادر المشكلة:-** إن مصادر المشكلات التي تؤدي بالحكومة إلى إقرار سياسات عامة فقد يكون من المفيد في شرحها أن نستعرض طبيعة ومميزات المجتمع الحديث، وبعض الدوافع التي تؤدي بأفراده إلى الاعتماد المتزايد على الحكومة لحل مايواجههم من مشكلات.

أن أهم مميزات المجتمع البشري الحديث ككل - وبغض النظر عن الفوارق بين وحداته- يمكن تلخيصها في ظاهرتين:

**الظاهرة الأولى**: تقدم علمي وتكنولوجي خارق للعادة تصل أبعاده وآثاره إلى أبعد من الخيال.

**الظاهرة الثانية**: عجز متزايد عن حل المشاكل التي تواجه أفراد المجتمع البشري والتي تتمثل في توفير حاجاتهم الأساسية من غذاء وكساء ومسكن وتعليم وصحه تتناسب مع مكانتهم في الخليقة.

**هنالك أربع ضغوط مترابطة يعتمد أحدها على الآخر تسبب العجز في تعقيد وصعوبة حل المشكلات في المجتمع**

1. ضغوط سكانية ناشئة عن الزيادة المستمرة والمتزايدة السرعة في تعداد السكان.
2. ضغوط طموحية تتمثل في الزيادة المستمرة في مطالب الأفراد والجماعات، التي تنشد إشباعاً لحاجات تتفاوت من مجتمع لآخر بين أساسيات الحياة وكماليات الرفاهية.
3. ضغوط اقتصادية ناتجة عن الحدود الموضوعة على موارد المجتمعات الدولية وقدراتها على مواجهة الضغوط الطموحية لشعوبها.
4. ضغوط سياسية وعسكرية تسعى - من بين ماتسعى اليه- إلى تحقيق طموحات شعبها عن طريق السيطرة السياسية والعسكرية إما داخلياً - أي السيطرة على الحكومة- أو خارجياً - بمعنى الاعتماد على الغزو السياسي أو الاقتصادي أو العسكري، للسيطرة على مجتمعات دولية أخرى وإخضاعها.

أما المواطن المعاصر: في المجتمع الديمقراطي خاصة فيتمتع بمزايات وقدرات لم تتوافر لمواطن الاجيال السابقة، ونتيجة لذلك فهو في وضع يسمح له بممارسة صلاحياات المواطن بدرجة أكبر من العلم والوعي والفهم. فالمواطن حالياً يعيش في عالم يتميز بقرب المسافات بين الدول والمجتمعات، بتقدم خارق للعادة في تكنولوجيا الاتصالات ووسائلها، وبثورة بالغة في المعلومات وأساليب تبادلها والحصول عليها. أي أن لدى المواطن من وسائل المعرفة ما يمكنه من أن يكون على دراية كبيرة بالمشاكل المحيطة به وبمجتمعه من ناحية، والفرق بينه وبين أفراد آخرين ومجتمعات أخرى من ناحية أخرى، كما أن الإمكاانيات متاحة له للتعمق في دراسة العمل الحكومي وتقييمه ومحاولة التأثير فيه لما فيه الصالح الخاص والعام.

كل هذا يمثل ميزة خاصة بالغة الأهمية يتمتع بهاا بدرجات تتفاوت من دول إلى أخرى، المواطن في المجتمع الديمقراطي ليس فقط بالمقارنة بالمواطن من الجيل السابق، ولكن أيضاً بالمقارنة بالمواطن في المجتمعات الأقل أو الغير ديمقراطية. إلا أن هذه الميزة الهامة ترتب عبئاً كبيراً على المواطن في المجتمع الديمقراطي إذ أن عليه مسؤولية ممارسة صلاحيات سياسية كعضو مسؤول في مجتمع يشارك أفراده حكم أنفسهم بأنفسهم وأجل أنفسهم.

أن ممارسة هذه الصلاحيات تفرض عليه أموراً عديدة منها:

1. الإدراك الواعي بمخلتف أنواع وأبعاد المشاكل التي تواجهه كفرد وتواجه المجتم الذي ينتمي إليه.
2. القدرة على فهم خلفية هذه المشاكل وأبعادها.
3. معرفة بالسياسات العامة التي تتخذها الحكومة والخطط والبرامج والمشورعات التي تنفذها الإدارة الحكومية لمواجهة هذه المشاكل، وقدرة على تحليلها وتقييمها للحكم على مدى فاعليتها.
4. وعياً بالنظام السياسي وأسلوب العمل الحكومي وكيفية اتخاذ القرارات الحكومية.
5. إدراكاً لكيفية العمل من خلال النظام السياسي القائم لإحداث تغيير في السياسة العامة بما يتوقع أن يحقق درجة أكبر من الفاعلية.
6. الرغبة والاستعداد لممارسة صلاحيات المواطن السياسية الشرعية بقصد الوصول إلى علاج المشكلات التي تواجه المجتمع.

كلما ازدادت درجة التعقيد في الحياة كلما قلت قدرة الفرد على علاج مشاكله وتوفير احتياجاته بنفسه أو بالتعاون مع أهله وعشيرته، وكلما عجز الفرد عن علاج مشاكله أو لم توجد لديه الرغبة في القيام بذلك، كلما ازداد اعتماده على الحكومة لإيجاد حلولاً مرضية.

أن زيادة الاعتماد على الحكومة لحل مشاكل الفرد والمجتمع وتوفير احتياجاتهم والاستجابة لطموحاتهم هي ظاهرة عامة توجد في كل الدول وتنشأ نتيجة العجز المتزايد للفرد والجماعة عن علاج مشاكل تواجههم أو توفير حاجات يطلبونها.

إن التوسع الكبير في نشاط الحكومة في العصر الحديث هو نتيجة وجود مشاكل تواجه المجتمع تتطلب لحلها تدخلاً حكومياً، هذه المشاكل قد تتخذ شكل تضارب مصالح، صراع طبقي، استغلال اقتتصادي، سوؤ توزيع للثروة ، عدم وجود عدالة، حاجة إلى التعليم والصحة والاسكان والتنمية والحماية –داخلياً وخارجياً- ومئات غير ذلك من الحاجات والرغبات والطموحات التي يشعر بها أفراد المجتمع.

ونظراً لعدم قدرة الفرد بذاته أو بتنظيم اجتماعي صغير كالقبيلة أو العائلة على –أو رغبة في- حل هذه المشاكل، كان طبيعياً أن يتجه الكل للحكومة كوسيط يتولى عنهم القيام بهذهالرسالة السياسية الخطيرة.

إذاً فالسياسات العامة تتناول كافة جوانب الحياة في المجتمع من دفاع إلى علاقات دولية ، تعليم، صحة، رعاية اجتماعية، إسكان، اقتصاد قومي، رياضة ، وما إلى ذلك. فكل من هذه المجالات يمثل مشكلة أو مجموعات من المشاكل التي يعجز أفراد المجتمع عن علاجها ويطالبون الحكموة بالقيام بذلك بالنيابة عنهم.